

Distr.: General
21 April 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني

بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، 5-7 تموز/يوليه 2023

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية

في مجال قوانين وسياسات المنافسة

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني

بقوانين وسياسات حماية المستهلك

الدورة السابعة

جنيف، 3 و4 تموز/يوليه 2023

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية

في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات
المنافسة وحماية المستهلك



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- الأونكتاد هو جهة التنسيق المعنية بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منظومة الأمم المتحدة. ويهدف الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين مشاركتها في الاقتصاد العالمي، والمساعدة التقنية نشاط أساسي لتحقيق لهذا الغرض.
- 2- وتنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في القرار 63/35 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1980⁽¹⁾، على أن التعاون على الصعيد الدولي ينبغي أن يشمل "القيام في إطار الأونكتاد، وغيره من المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الأونكتاد، بتنفيذ أو تسهيل المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، ولا سيما للبلدان النامية"⁽²⁾. وتؤدي مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف دوراً مهماً في التشجيع على اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- 3- وتتضمن النسخة المنقحة من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها 186/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 فصلاً عن التعاون الدولي ينص على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم "بتشجيع وتيسير بناء القدرات في مجال أنماط الاستهلاك المستدامة"، وفصلاً عن إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك في إطار الأونكتاد للقيام بجملة أمور تشمل "تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال وضع وإنفاذ قوانين وسياسات حماية المستهلك"⁽³⁾.
- 4- وشدد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في قراره ألف، على "الدور الأساسي للأونكتاد في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك من خلال التعاون مع البلدان المستفيدة واتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة لتشجيع ثقافة المنافسة وحماية المستهلك وتوعية المستهلكين والشركات؛ وطلب إلى الأونكتاد، في إطار ركيزته للتعاون التقني "أ) متابعة وتقييم أثر أنشطة التعاون التقني لتحسينها وزيادة تكييفها بما يلائم احتياجات المستفيدين وأولوياتهم" و"ب) مواصلة استكشاف وتطوير العمل المشترك والتكميلي مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل تقديم مساعدة أمتن وأشد فعالية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"⁽⁴⁾.
- 5- وجدد عهد بريدجتاون، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولايات الأونكتاد في مجالي المنافسة وحماية المستهلك والتعاون التقني (الإطار 1).

(1) تزد مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في مرفق الوثيقة A/C.2/35/6.

(2) انظر A/C.2/35/6، المرفق، الفرع واو، الفقرة 6.

(3) A/RES/70/186، الفقرات 92 و 95 و 96 و 97(هـ).

(4) TD/RBP/CONF.9/9، الفصل الأول.

الإطار 1

عهد بريدجتاون، مقتطفات رئيسية

تحويل الاقتصادات من خلال التنويع

56- من الأساسي في عملية التحول أن تحافظ سياسات المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات الإنفاذ العادلة والسليمة والقوية على بيئة تكفل تكافؤ الفرص وأن تعزز الشفافية لجميع المشاركين، بحيث لا يكون الوصول إلى الأسواق خاضعاً للممارسات المانعة للمنافسة. ومن شأن كفاءة المنافسة الفعالة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسات المنافسة ومن خلال التعاون بين هيئات المنافسة، وجعلها مقترنة بحماية قوية للمستهلك في السوق، أن تساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى منتجات أفضل وأكثر أماناً وإتاحتها بأسعار أقل للمستهلكين.

62- ويتسم الحوار والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف بأهمية حاسمة في مجالات مثل إدارة التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتحديات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء العديد من المجالات الاستراتيجية. ويلزم زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال إدارة المنصات الرقمية، لتعزيز تدفق البيانات بثقة وأمان واطمئنان عند استخدامها، وفقاً للوائح الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

الأونكتاد في عالم متحول

عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني

115- ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله لدعم البلدان النامية، من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. وينبغي أن تعدّ الأمانة، في إطار مشاورات مع الأعضاء، استراتيجية شاملة ومتسقة للتعاون التقني تحدد مجالات تركيز الأونكتاد في أنشطة التعاون التقني المستقبلية في إطار ولايته.

116- وينبغي أن يستمر الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية من خلال أنشطته في مجال التعاون التقني، وينبغي أن يُكَيَّف هذا التعاون مع الفرص والتحديات الجديدة المطروحة في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة. وينبغي أن تدعم أنشطة التعاون التقني البلدان في التصدي للتحديات التي فاقمتها أو كشفتها جائحة كوفيد-19 [مرض فيروس كورونا] وأن تسهم في بناء قدرة الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في المستقبل، من خلال بناء القدرات الإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة.

برنامج عمل الأونكتاد

نور الأونكتاد

127- ينبغي للأونكتاد، بوصفه جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجال المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يواصل عمله من خلال الركائز الثلاث، بالبناء على مافيكيانو نيروبي، واستناداً إلى تحليل السياسات السابق في عهد بريدجتاون. ولذلك، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي:

...

(ض) أن يواصل مساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتيسير التعاون بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، وإجراء استعراضات النظراء، ويشجع تبادل المعارف وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وعن طريق المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم

المتحدة المعنية باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصّفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة؛

المصدر: TD/541/Add.2.

6- وينص مشروع الخطة البرنامجية ومعلومات الأداء للأونكتاد لعام 2024، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة، على أن الهدف الذي يسهم فيه البرنامج الفرعي 3 بشأن التجارة الدولية والسلع الأساسية هو "ضمان أن تمكن التجارة الدولية والسلع الأساسية من التنوع الاقتصادي والاقتصاد المستدام والمرن والتحويلات المتعددة الأطراف اللازمة لإنشاء عالم أكثر شمولاً ومرونة واستدامة وازدهاراً من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء"، بما في ذلك الإجراءات التالية: "دعم اعتماد تشريعات وطنية وإقليمية بشأن المنافسة وحماية المستهلك وتحسينها وإنفاذها، من خلال أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية واستعراضات النظراء، ومساعدة الدول الأعضاء على استخدام هذه السياسات لتحقيق التنمية الشاملة بشكل أفضل وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 8 و9 و10 و12 و17؛ [و] رصد الاتجاهات والسياسات التجارية الحالية والإبلاغ عنها، بما في ذلك التعافي من جائحة كوفيد-19، وتأثيرها على المنافسة وحماية المستهلك والاقتصاد الإبداعي، لتقديم توصيات في مجال السياسة العامة إلى الدول الأعضاء"⁽⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والسنتين استراتيجية التعاون التقني (الإطار 2).

الإطار 2

استراتيجية التعاون التقني في الأونكتاد

3- سيواصل الأونكتاد من خلال أنشطته في مجال التعاون التقني مساعدة البلدان النامية، وسيبقى هذا التعاون مدفوعاً بالطلب، وملائماً للفرص والتحديات الجديدة، مثل تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-19، في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة، تمشياً مع عهد بريدجتاون والتحويلات التي يدعو إليها.

19- وانطلاقاً من التركيز على تنمية القدرات، سيتسم التعاون التقني للأونكتاد بالسمات التالية:

(أ) سيكون مدفوعاً بالطلب وسيدعم احتياجات وأولويات المستفيدين ويستند إليها، وسيستوعب الأولويات التي يحددها شركاء التمويل ويكون متفقاً مع عهد بريدجتاون. وما فتئت أمانة الأونكتاد، في الفترة 2022-2024، تؤدي دور "التنظيم" و"الدعوة" على حد سواء، وستواصل تأدية هذا الدور دعماً للجهود الرامية إلى التوفيق بين احتياجات البلدان وأولويات المانحين. ومتى أمكن ذلك، ستدعم أمانة الأونكتاد وتدعو إلى إقامة روابط بين مختلف أولويات عهد بريدجتاون؛

(ب) سيكون موجهاً نحو تحقيق النتائج، بغية زيادة أثر أنشطة التعاون التقني إلى أقصى حد. وسيطبق الأونكتاد منهجية الإدارة القائمة على النتائج طوال دورة حياة مشاريع تعاونته التقني وسيجري تقييمات لاحقة، إن أمكن ذلك، في الأجل الطويل؛

(ج) سيُصمَّم ويُنفَّذ بطريقة تكفل أخذ المستفيدين بزمam الأمور وتدعم جهود التنمية الوطنية؛

(د) سيتم تنسيقه مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتهم، على النحو المبين في وثائق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة؛

- (هـ) سيجري تصميم البرامج وصياغتها وتنفيذها بتشاور وثيق مع المستفيدين وشركاء التمويل، وبالتعاون والتفاعل مع الوكالات الشريكة الدولية والإقليمية والمحلية، حيثما اقتضى الأمر؛
- (و) سيستهدف الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، مثل القدرات البشرية والمؤسسية، والقدرات الإنتاجية والتنويع، والتحديات المتعلقة بالبيئة والديون والرقمنة؛
- (ز) سيولى اهتمام خاص لهدف استدامة المشاريع والبرامج وانتعاشها وشمولها؛
- (ح) بغية زيادة فعالية أنشطة التعاون التقني وتعزيز أثرها، سيُعمد نهج محكم التسلسل تجسّده أطر منطقية في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة.
- المصدر: TD/B/69/4/Add.1.

- 7- وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته العشرين، إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، يشمل تقييماً لتأثير هذه الأنشطة، استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه فريق الخبراء في دورته الحادية والعشرين⁽⁶⁾. وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، في دورته السادسة، إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك، يشمل تقييماً لتأثير هذه الأنشطة، لكي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته السابعة⁽⁷⁾.
- 8- وتقدم هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في الفترة 2022-2023.

ثانياً - استعراض الأنشطة المنفذة في الفترة 2022-2023

- 9- وفقاً للولائتين المذكورتين أعلاه، يقدم الأونكتاد طائفة واسعة من خدمات التعاون التقني، مثل المساعدة في إعداد و/أو اعتماد و/أو تنقيح و/أو تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وبناء القدرات المؤسسية لأغراض الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك، إضافة إلى الدعوة لتوعية الجهات صاحبة المصلحة بمسألتي المنافسة وحماية المستهلك. ويقدم الأونكتاد المساعدة التقنية أيضاً في إطار متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.
- 10- وفي عام 2022، تلقى فرع المنافسة وسياسات المستهلك في الأونكتاد 17 طلباً رسمياً للتعاون التقني بشأن قضايا المنافسة وحماية المستهلك، ونظم 27 حدثاً عاماً، وتدخل في 38 حدثاً يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك من تنظيم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وأصحاب مصلحة آخرين. وقدم الأونكتاد الدعم إلى الدول الأعضاء في معالجة اضطرابات السوق في شكل ممارسات تجارية غير منصفة وممارسات مانعة للمنافسة من خلال خدمات استشارية ومساعدة تقنية وأنشطة لبناء القدرات نُفذت في عام 2022، ونشر الخبرات الدولية وأفضل الممارسات، وتوفير الخلفيات النظرية والعملية لتدابير السياسة العامة والأطر التشريعية والتنظيمية. وحقق نهج الأونكتاد القائم على تعدد أصحاب المصلحة في مجالات السياسة العامة هذه والجمع بين الأنشطة على الصعيدين الوطني

(6) TD/B/C.I/CLP/66، الفصل الأول، الفقرة 17.

(7) TD/B/C.I/CPLP/32، الفصل الأول، الفقرة 18.

والإقليمي نجاحاً في كلا المجالين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشراكات القائمة مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، التي تجمع بين المعرفة والدعم التقني والمالي، أتاحت للأونكتاد أن يضطلع بفعالية بأنشطة أفضت إلى نتائج ملموسة.

ألف - الأنشطة المضطلع بها في مجال المنافسة

1- على الصعيد الوطني

11- في عام 2022، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى تايلند بشأن مساهمة سياسة المنافسة في عودة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة كجزء من مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية⁽⁸⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، نظم الأونكتاد حدثاً، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة المنافسة التجارية في تايلند، لعرض ومناقشة المنتجات الثلاثة التالية لمسار المشاريع الذي يقوده الأونكتاد بشأن سياسة المنافسة والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة: مشروع الممارسات الموصى بها للمنصات الرقمية، من أجل وصول أكثر إنصافاً وشفافية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ ووثيقة توجيهية بشأن المنافسة وهذه المشاريع؛ ودورة على الإنترنت حول العلاقة بين سياسة المنافسة وتطوير هذه المشاريع⁽⁹⁾. وذكر رئيس لجنة المنافسة التجارية أن الحدث والمواد كانا تثقيفيين⁽¹⁰⁾. ويمكن للمعارف المكتسبة أن تيسر إنفاذ قانون المنافسة على نحو هادف أكثر من أجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى المنصات الرقمية.

12- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ومتابعة لاستعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في ملاوي، عقد الأونكتاد ولجنة المنافسة والتجارة الحرة في ملاوي حدثاً لنشر النتائج والتوصيات الواردة في تقرير استعراض النظراء⁽¹¹⁾. وقدم الأونكتاد اقتراحاً بمشروع للمساعدة التقنية لتنفيذ التوصيات وعقد حلقة عمل لبناء القدرات مع موظفين من اللجنة، وساهم أثناء الحدث نفسه في شريط فيديو عن زيادة عرض أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في ملاوي إلى أقصى حد.

2- على الصعيدين الإقليمي والدولي

13- في حزيران/يونيه 2022، في إطار مشروع "المبادرة العالمية من أجل عودة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعد جائحة كوفيد-19"، استضاف الأونكتاد حلقة دراسية شبكية لعرض ومناقشة مشروع الممارسات الموصى بها للمنصات الرقمية⁽¹²⁾. وصمم الأونكتاد وأجرى دورة دراسية إلكترونية ذاتية الوتيرة مكونة من خمس وحدات بشأن التفاعل بين سياسة المنافسة وتنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تغطي أوجه الترابط بين سياسة المنافسة وهذه المشاريع، والتحديات التي تواجهها هذه

(8) أطلقت عملية حساب الأمم المتحدة للتنمية للتصدي لجائحة كوفيد-19 في عام 2020، من خلال خمسة مشاريع قصيرة الأجل، نفذ فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك التابع للأونكتاد مشروعين منها. وكان أحد المشروعين "المبادرة العالمية لعودة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19".

(9) انظر <https://unctad.org/meeting/conference-contribution-competition-policy-resurgence-msmes-post-covid-19>

ملاحظة: تمت زيارة جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في نيسان/أبريل 2023.

(10) المرجع نفسه.

(11) <https://unctad.org/meeting/dissemination-voluntary-peer-review-competition-law-and-policy-malawi-and-follow-technical>

(12) انظر <https://unctad.org/meeting/webinar-harnessing-interaction-between-digital-platforms-and-msmes-recommended-practices>

المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق وتحديد موضعها في الأسواق، وحصول هذه المشاريع على التمويل، والرقمنة، والتعاون بين الوكالات والمؤسسات. واستهدفت الدورة الموظفين الحكوميين المسؤولين عن التجارة الداخلية والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وموظفي وكالات التنمية في مجالي المنافسة والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وممثلي منظمات هذه المشاريع، والأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني؛ وشارك في الدورة 141 مشاركاً من 41 دولة عضواً في أربع مناطق، ومنح الأونكتاد 67 شهادة خلال حفل تخرج أقيم في شباط/فبراير 2023⁽¹³⁾. وأبرز مستوى المشاركة اهتمام الدول الأعضاء وأثر عمل الأونكتاد في هذا المجال. وأدى الدعم التقني، الذي قدمه الأونكتاد من أجل تعزيز السياسات الرامية إلى تشجيع سياسة المنافسة لضمان تعزيز المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة تحقيقاً للانتعاش الاقتصادي في أعقاب الجائحة، إلى تقديم طلبات تعاون تقني من أرمينيا وبيرو والسلفادور والفلبين.

14- وواصل الأونكتاد العمل مع البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية (أنغولا والبرازيل وتيمور الشرقية وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو والرأس الأخضر وموزامبيق) في إطار مشروع للتعاون التقني تموله حكومة البرتغال منذ عام 2020. ويستند المشروع إلى سياسات المنافسة وحماية المستهلك كأدوات للجمع بين هذه البلدان من أجل البناء على القواسم المشتركة وتعزيز التعاون الإقليمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظم الأونكتاد حلقة دراسية شبكية لمناقشة أفضل الممارسات في سياسات المنافسة وحماية المستهلك والتحديات في التعاون الدولي في كلا المجالين وجهات النظر المتعلقة به. وحضر الحلقة الدراسية الشبكية 55 مشاركاً (47 في المائة من النساء)⁽¹⁴⁾. وأدى هذا الحدث إلى تقديم طلبين من كابو فيردي وتيمور - ليشتي للمساعدة في تصميم وتنفيذ تشريعات المنافسة. وأعلنت البرتغال عن استمرار المشروع في عام 2023⁽¹⁵⁾. ويسهم العمل الجاري مع البلدان الناطقة بالبرتغالية في تعزيز ثقافة المنافسة في البلدان ذات الخبرة المحدودة في هذا المجال، مما يحفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

15- ومنذ عام 2019، يقدم الأونكتاد خدمات استشارية إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ودولها الأعضاء بشأن صياغة بروتوكول للمنافسة والتفاوض بشأنه، فضلاً عن المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الأمانة من أجل تنفيذ البروتوكول. وفي آذار/مارس 2022، نظم الأونكتاد حلقة عمل تدريبية ثانية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بهدف تعزيز فهم وقدرات المسؤولين في أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ودولها الأعضاء. وكان فريق الميسرين مؤلفاً من ثمانية خبراء (خمس نساء)، فضلاً عن موظفين وأكاديميين من الأونكتاد. وفي نيسان/أبريل 2022، شارك الأونكتاد في الاجتماع الثالث للجنة المعنية بسياسة المنافسة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمناقشة مشروع بروتوكول المنافسة، وبعد ذلك أوصي بأن يُعتمد في الاجتماع التالي للجنة مشروع المبادئ التوجيهية والطرائق التفاوضية للبروتوكول المتعلق بسياسة المنافسة.

16- وفي عام 2020، أطلق الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منتدى المنافسة العربي، ليكون بمثابة منصة سنوية لتبادل المعارف بشأن سياسة المنافسة وإنفاذها للدول العربية الأعضاء. ويسعى المنتدى إلى تعزيز الدعوة

(13) انظر <https://unctad.org/meeting/graduation-ceremony-online-course-interface-between-competition-policy-and-msme-development>

(14) انظر <https://unctad.org/meeting/webinar-competition-and-consumer-protection-policies-portuguese-speaking-countries>

(15) المرجع نفسه.

لأفضل الممارسات في مجال قوانين وسياسات المنافسة في جميع أنحاء المنطقة، ويعمل كم منصة لبناء شبكة إقليمية يمكن أن تساعد في تعزيز التعاون وتحسين الحوكمة في المنطقة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي أيار/مايو 2022، عُقد منتدى المنافسة العربي الثالث في عمان؛ وركزت المناقشات على المنافسة وأوجه الترابط مع السياسات الاقتصادية الأخرى وعلى تطورات المنافسة في المنطقة، مع تقديم دراسات حالات إفرادية من هيئات المنافسة والتركيز على آخر التطورات في مسائل المنافسة التي تدعم السلطات الفتية والصغيرة في المنطقة⁽¹⁶⁾.

17- وكجزء من التعاون بين الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عُقد، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، الاجتماع السنوي العاشر للفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أسونسيون، وحضره أكثر من 80 مشاركاً من 12 بلداً⁽¹⁷⁾. والفريق العامل هو المنتدى الوحيد الذي يجمع بين الموظفين الحكوميين المسؤولين عن التجارة والمنافسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمواجهة التحديات العالمية في كلا المجالين. وركزت المناقشات في الاجتماع العاشر على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي كطريق إلى الانتعاش الاقتصادي الإقليمي. وأسفرت التبادلات بين مسؤولي التجارة والمنافسة، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص وأعضاء الهيئات الإقليمية، عن توصيات ملموسة، بما في ذلك بشأن التحرك نحو تحقيق التجانس التنظيمي للاقتصاد الرقمي في جميع أنحاء المنطقة.

18- وفي عام 2019، أبرم الأونكتاد مذكرة تفاهم مع معهد الجامعة الأوروبية. ومنذ عام 2021، ساهم الأونكتاد في تعزيز قدرات هيئات المنافسة التي تحضر دورات تدريبية سنوية ويسر مشاركة خبراء المنافسة من البلدان النامية مجاناً عبر الإنترنت في دورات مثل المدرسة الخريفية لبرنامج فلورنسا للمنافسة بشأن التطورات الأخيرة في سياسة المنافسة، بما في ذلك مراقبة عمليات الدمج وتحديات السوق الرقمية.

باء - الأنشطة المضطلع بها في مجال حماية المستهلك

1- على الصعيد الوطني

19- في كانون الثاني/يناير 2022، قدم الأونكتاد توصيات استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك في شيلي إلى المؤتمر الدستوري، حيث كانت إحدى التوصيات الواردة في تقرير استعراض النظراء هي النظر في إدراج حماية المستهلك في الدستور⁽¹⁸⁾. وطلبت شيلي فتوى بشأن الحماية الدستورية لحقوق المستهلك؛ ولاحظت هذه الفتوى أن المعلومات الواردة في خريطة حماية المستهلك العالمية للأونكتاد تظهر أن دساتير 56 في المائة من البلدان التي ردت على الاستبيان ذي الصلة تتضمن أحكاماً بشأن حماية المستهلك، بما في ذلك غالبية البلدان في أمريكا اللاتينية. وجرى تحليل تجارب الأرجنتين وإسبانيا والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا والمكسيك، واقتُرِح نصان بديلان لشيلي في ضوء التقاليد المؤسسية القانونية في البلد. ويتضمن مشروع الدستور أحكاماً جديدة تتعلق بحماية حقوق المستهلك، والأونكتاد على استعداد لدعم شيلي في الصياغة المقبلة التي تأخذ في الاعتبار إدماج حقوق المستهلك.

(16) انظر <https://acf-2022.unescwa.org/index.html>.

(17) انظر <https://unctad.org/meeting/annual-meeting-group-trade-and-competition-latin-america-and-caribbean>.

(18) انظر <https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-chile>.

20- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدم الأونكتاد دورة متقدمة حول حماية المستهلك في جامعة بوينس آيرس خلال حدث بشأن وجهات النظر المتعلقة بحماية المستهلك في أوقات الأزمات، للتفكير في حالة حماية المستهلك في سياق الأزمات المتتالية بسبب الحرب في أوكرانيا وتغير المناخ والجائحة⁽¹⁹⁾.

2- على الصعيدين الإقليمي والدولي

21- منذ عام 2020، يقوم الأونكتاد بتنفيذ مشروع بعنوان "توفير البنية التحتية للتجارة الرقمية وتسوية المنازعات عبر الإنترنت للمستهلكين كوسيلة لتحسين التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية". وفي آذار/مارس 2022، نظم الأونكتاد لإندونيسيا وتايلاند حلقة عمل تدريبية ثانية عن تسوية منازعات المستهلكين تهدف إلى تحليل مجموعة واسعة من الخبرات في التقنيات التطبيقية وإمكاناتها ومزاياها، لمساعدة المسؤولين الحكوميين على تحديد مشهد التكنولوجيات الناشئة، واستخدامها في حل منازعات المستهلكين والتحديات وأفضل الممارسات⁽²⁰⁾. وشارك فيها أكثر من 100 مسؤول، ذكر 86 في المائة منهم أن حلقة العمل ستيسر مهامهم اليومية. وانتهى الأونكتاد من إعداد تقرير عن الإطار الوطني لمعالجة شكاوى المستهلكين وحل المنازعات في إندونيسيا، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نوقشت النتائج في حلقة دراسية شبكية على الصعيد الوطني، بهدف تعزيز التعاون بين السلطات الحكومية⁽²¹⁾. وعرض الأونكتاد أيضاً النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير على جمهور أوسع وناقشها مع ممثلين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطات المستهلكين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص⁽²²⁾. ويتمثل أحد أهداف المشروع في مساعدة البلدان المستفيدة على تحديد المتطلبات التقنية ومتطلبات الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير نظم تسوية المنازعات عبر الإنترنت. وقام الأونكتاد، بالتعاون مع أفرقة المعلومات والتكنولوجيا التابعة لوكالاتي حماية المستهلك في إندونيسيا وتايلاند، بجمع المعلومات ووضع تقريراً عن الاحتياجات من البرمجيات في كل بلد، وترجم الاحتياجات والقيود غير التقنية إلى متطلبات تقنية. وكجزء من المشروع، نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، اجتماعاً بشأن بناء تسوية المنازعات عبر الإنترنت للمستهلكين في جنوب شرق آسيا، عرض فيه الخبراء المبادرات الجارية في هذا المجال، فضلاً عن التحديات التي تواجهها البلدان النامية والتوصيات المتعلقة بها عند تصميم هذه النظم وتنفيذها، وناقشوا سبل التعاون في المستقبل فيما بين أصحاب المصلحة المهتمين⁽²³⁾.

22- ويكتسي عمل الأونكتاد في مجال تسوية منازعات المستهلكين عبر الإنترنت أهمية ليس للمستهلكين فحسب، من أجل تعزيز ثقهم في التجارة الإلكترونية، بل أيضاً في تطوير أسواق رقمية أكثر إنصافاً وموثوقية. وقد اجتذب مشروع توفير الهياكل الأساسية للتجارة الرقمية اهتمام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، التي أشارت إلى أن على الأونكتاد أن يقود مبادرات من أجل مناقشة تسوية المنازعات في قضايا المستهلكين عبر الحدود⁽²⁴⁾. وقد حدد الأونكتاد الممارسات الجيدة في مجال تسوية منازعات المستهلكين في البلدان النامية، مثل البرازيل وكولومبيا

(19) انظر <https://unctad.org/meeting/unctad-masterclass-consumer-protection-university-buenos-aires>

(20) انظر <https://unctad.org/meeting/second-online-training-workshop-consumer-dispute-resolution-indonesia-and-thailand>

(21) انظر <https://unctad.org/meeting/dodr-project-workshop-national-framework-consumer-complaints-handling-and-dispute>

(22) انظر <https://unctad.org/meeting/dodr-project-webinar-consumer-dispute-resolution-indonesia>

(23) انظر <https://unctad.org/meeting/expert-meeting-building-online-dispute-resolution-southeast-asian-consumers>

(24) TD/B/C.I/CPLP/26، الفقرة 19؛ و TD/B/C.I/CPLP/32، الفقرة 30.

والمكسيك، بما في ذلك إيجاد حلول للتحديات المواجهة في تصميم وتنفيذ هذه النظم على الصعيد الوطني. وقد كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب حيوياً في إندونيسيا وتايلاند للتغلب على الصعوبات المواجهة في تحديد العمليات والتكنولوجيات والتكاليف المتعلقة بنظم تسوية منازعات المستهلكين عبر الإنترنت.

23- وما فتئ الأونكتاد ينفذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "تعزيز الحماية الاجتماعية من أجل التصدي للجائحة"، ويناقش مع ممثلين من وزارات الصحة والوكالات الوطنية لحماية المستهلك في عدة بلدان نامية الكيفية التي يمكن بها لسياسات حماية المستهلك أن تدعم توفير الخدمات الصحية أثناء الجائحة والانتعاش بعد الأزمة⁽²⁵⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، قُدمت النتائج والتوصيات الرئيسية من ورقة مناقشة عن الهياكل الأساسية الاجتماعية للصحة في حلقة دراسية شبكية حضرها 118 مشاركاً من أفريقيا (24) وآسيا (9) وأوروبا (41) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (15) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (18) وأمريكا الشمالية (11)⁽²⁶⁾. وساهم الأونكتاد في الاستجابة العالمية الفورية للجائحة في مجالين مختلفين، وبالتحديد فيما يتعلق بالأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية. ففيما يتعلق بالصحة، كان الهدف من المشروع هو الاستفادة من الأمثلة الوطنية لمبادئ حماية المستهلك وأفضل الممارسات، من خلال مساهمات الدول الأعضاء، لتحديد التحديات والأمثلة الناجحة. وركزت النواتج على الهياكل الأساسية للخدمات، بما في ذلك الواجهة البينية بين خدمات الرعاية الصحية والدعم المالي، وتعزيز حقوق المستهلك.

24- ويعمل الأونكتاد على سلامة المنتجات الاستهلاكية منذ عام 2018 من خلال عقد اجتماع لفريق عامل غير رسمي لتسليط الضوء على أفضل الممارسات من أجل تسهيل تبادل المعلومات والمشاورات. ويتعامل العديد من البلدان مع الزيادات في المنتجات الاستهلاكية المستوردة والتحديات ذات الصلة المواجهة في ضمان سلامة هذه المنتجات. ولمناقشة هذه القضية وغيرها من القضايا ذات الصلة، نظم الأونكتاد عدة أحداث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك، في نيسان/أبريل 2022، حلقة عمل عبر الإنترنت بعنوان "حماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة من خلال مراقبة الواردات والتعاون مع الجمارك"، تبادل فيها مسؤولو سلامة المنتجات من الدول الأعضاء الخبرات في تحديد المنتجات المستوردة غير الآمنة ووقفها وفي التعاون مع سلطات الجمارك الوطنية⁽²⁷⁾. وفي نيسان/أبريل أيضاً، نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للمستهلكين، حلقة دراسية شبكية بعنوان "الثقة في التجارة الإلكترونية عبر الحدود: قضية سلامة المنتجات الاستهلاكية"، ناقش فيها إطار للسياسة العامة سعياً إلى وضع جدول أعمال مشترك من أجل تعزيز معلومات المستهلكين وتبادل البيانات المتعلقة بسلامة المنتجات في الأسواق الإلكترونية، كوسيلة لمساعدة الأسواق الرقمية على أن تكون أكثر ثقة وشفافية ونزاهة⁽²⁸⁾.

25- ومتابعة لحلقتي عمل بشأن سلامة المنتجات عُقدتا في عامي 2020 و 2021، نظم الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 حلقة عمل ثالثة، بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، بعنوان "المجتمع المدني وسلامة المنتجات الاستهلاكية" تناولت دور المجتمع المدني في تعزيز سلامة المنتجات

(25) انظر <https://unctad.org/project/strengthening-social-protection-pandemic-responses-identifying-vulnerable-aiding-recovery>

(26) انظر <https://unctad.org/meeting/webinar-launch-report-social-infrastructure-health-and-consumer-protection-times-covid-19>

(27) انظر <https://unctad.org/meeting/workshop-protecting-consumers-unsafe-products-through-import-surveillance-and-cooperation>

(28) انظر <https://unctad.org/meeting/trust-cross-border-e-commerce-case-consumer-product-safety>

الاستهلاكية وركزت على دور الشباب والجيل المقبل من سفراء سلامة المنتجات⁽²⁹⁾. واتفق المتكلمون على أن منظمات المستهلكين لها تأثير مضاعف عندما يتعلق الأمر بسلامة المنتجات وأن عليها أن تشكل جسراً بين السلطات والمستهلكين. وجمع أسبوع المفوضية الأوروبية الدولي لسلامة المنتجات أكثر من 600 مشارك من 73 بلداً.

26- وفي سياق التعاون الوثيق مع بلدان أمريكا اللاتينية بشأن حماية المستهلك، ينظم الأونكتاد المنتدى الدولي السنوي لحماية المستهلك التابع للأونكتاد وبرنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية. وفي نيسان/أبريل 2022، عُقد المنتدى الدولي الحادي عشر حول موضوع «تعزيز الاستهلاك المستدام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع أمانة الدفاع عن المستهلكين والمستخدمين في باراغواي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نُظِم المنتدى الدولي الثاني عشر بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد في الأرجنتين؛ وركزت المناقشات على حماية المستهلك والمنصات الرقمية، بما في ذلك تسوية المنازعات عبر الإنترنت والمديونية المفرطة وحماية المستهلك⁽³⁰⁾.

جيم- الأنشطة التي شارك الأونكتاد في تنظيمها

27- تنص استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني على ما يلي: "على الصعيد المشترك بين المؤسسات، سيسعى الأونكتاد إلى تعزيز التعاون وزيادة الأنشطة المشتركة مع الوكالات الأخرى التي تقدم المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار، ولا سيما مع الكيانات التي تشكل جزءاً من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، فضلاً عن البنك الدولي والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيكون الهدف الرئيسي من تعاون الأونكتاد مع مقدمي التعاون التقني الآخرين في مجالي التجارة والاستثمار هو زيادة أثر العمليات إلى أقصى حد وزيادة أوجه التكامل بين المؤسسات"⁽³¹⁾. ويعمل الأونكتاد على معالجة قضايا المنافسة وحماية المستهلك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومع مصارف التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

1- على الصعيد الوطني

28- في آذار/مارس 2022، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع مجلس المنافسة في المغرب، وفي إطار رسالة التفاهم المبرمة بين الأونكتاد والبنك الدولي بشأن تعزيز قوانين وسياسات المنافسة في البلدان النامية، دورة تدريبية للتوعية بقوانين وسياسات المنافسة بين وسائط الإعلام، التي تؤدي دوراً أساسياً في نقل فوائد الأسواق التنافسية إلى عامة الجمهور وفي تعزيز ثقافة المنافسة. وأظهرت التبادلات خلال الدورة أن وسائط الإعلام في المغرب مطلعة على قوانين وسياسات المنافسة وأنها على دراية جيدة بأنشطة مجلس المنافسة، مما يضع معياراً رفيعاً للمنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع مجلس المنافسة، دورة تدريبية للجهاز القضائي غطت قضايا إنفاذ قوانين المنافسة من وجهة نظر الأجهزة القضائية، مثل الأطر القانونية، والمراكز المهيمنة، وعمليات التفتيش، وبرامج التساهل،

(29) انظر <https://unctad.org/meeting/european-commission-unctad-workshop-civil-society-and-consumer-product-safety>

(30) انظر <https://unctad.org/meeting/twelfth-compal-international-consumer-protection-forum-latin-america>

(31) TD/B/69/4/Add.1، الفقرة 20(ب).

ونطاق استعراض القرارات والجزاءات الإدارية، وأساليب حساب الغرامات⁽³²⁾. وذكر الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية أن الدورات أظهرت آفاقاً واعدة لتعميم وتوحيد تطبيق قانون المنافسة، نظراً لدور القضاء في ترسيخ الإدارة السليمة وتحقيق الأمن القضائي والاقتصادي، وإرساء سيادة القانون.

29- وفي حزيران/يونيه 2022، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، دورة تدريبية للقضاة من مقدونيا الشمالية حول تطبيق قانون المنافسة غطت عمليات التفتيش والجزاءات ومراجعة القرارات الصادرة عن سلطة المنافسة.

2- على الصعيدين الإقليمي والدولي

30- في أيلول/سبتمبر 2022، شارك الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنظيم حلقة دراسية شبكية حول تنفيذ التدابير السابقة والممارسات الجيدة للمنصات الرقمية في المنطقة، حيث عرض وناقش مشروع الممارسات التي يوصي بها الأونكتاد للمنصات الرقمية، بما في ذلك المبادئ والالتزامات التي ينبغي أن تحترمها المنصات في العلاقات مع المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة⁽³³⁾.

دال - الأنشطة الأخرى

31- في عام 2022، تدخل الأونكتاد بشأن المواضيع الرئيسية والتحديات الراهنة المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة في عدة أحداث نظمتها سلطات المنافسة في البلدان المتقدمة والنامية وشركاء آخرون، على النحو التالي:

(أ) الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، حلقة عمل لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن قانون المنافسة في أفريقيا (شباط/فبراير)؛

(ب) اللجنة الوطنية الإسبانية المعنية بالأسواق والمنافسة وهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة في كولومبيا، حلقة عمل للدعوة نظمها شبكة المنافسة الدولية بشأن "التمكين من التعاون الدولي الفعال في مجال الإنفاذ من خلال المبادرات الدعوية التعاونية" (شباط/فبراير)؛

(ج) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مجلس الأعمال التجارية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حدث بشأن الأثر الإقليمي للجائحة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك سياسة المنافسة في تعزيز تنمية هذه المشاريع (شباط/فبراير)؛

(د) أسبوع المنافسة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، الذي نظمته المفوضية الأوروبية، الكلمة الرئيسية عن "التعاون التقني للأونكتاد بشأن قوانين وسياسات المنافسة في أفريقيا: التحديات والفرص" (شباط/فبراير)؛

(هـ) نقابة المحامين في الولايات المتحدة الأمريكية، الاجتماع الربيعي السنوي السبعون لقسم قانون مكافحة الاحتكار، جلسات حول "صراع جبابرة العالم: الخصوصية مقابل المنافسة؟" و"تقاطع قانون المنافسة وحماية البيانات: التجارب الدولية" (نيسان/أبريل)؛

(32) انظر <https://www.cspj.ma/en/actualites/details?idact=10643>

(33) انظر <https://unctad.org/meeting/implementation-ex-ante-measures-and-good-practices-digital-platforms-latin-america-and>

- (و) مكتب الكارتلات الاتحادي الألماني، المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة الدولية، جلسة بشأن "إنفاذ قوانين مكافحة الكارتلات في العقد القادم: الأولويات والاتجاهات الجديدة التي تتطلع إلى ما بعد الجائحة" (أيار/مايو)؛
- (ز) لجنة المنافسة اليونانية، منتدى أثينا لقوانين وسياسات المنافسة، جلسة بشأن "ارتفاع أسعار الأغذية، وسلاسل القيمة الغذائية العالمية، ومرونة النظام الغذائي العالمي: الآثار المترتبة على إنفاذ قوانين المنافسة" (حزيران/يونيه)؛
- (ح) جامعة ماكنزي المشيخية في البرازيل، محاضرات عن "الأسواق الرقمية والمنافسة وحماية البيانات" و"المنافسة والتنمية" (أيلول/سبتمبر)؛
- (ط) معهد بيرو الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، حلقة دراسية في يوم المنافسة (أيلول/سبتمبر)؛
- (ي) مهرجان لير للمنافسة، روما، جلسة بشأن "آخر التطورات في قوانين وسياسات المنافسة فيما يتعلق بالأسواق الرقمية: آراء من البلدان النامية الرئيسية"، شارك فيها متحدثون من المجلس الإداري البرازيلي للدفاع الاقتصادي، ولجنة المنافسة الهندية، ولجنة المنافسة في جنوب أفريقيا (أيلول/سبتمبر)؛
- (ك) يوم المنافسة الوطني في هندوراس، جلسة بشأن "التكنولوجيات الكاسحة والمنافسة" (أيلول/سبتمبر)؛
- (ل) المنتدى الأوروبي الآسيوي الثامن لمكافحة الاحتكار، جلسة بشأن "حماية ودعم المنافسة في واقع متغير" (تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (م) المعهد الاتحادي المكسيكي للاتصالات، المؤتمر الدولي الثامن المعني بالتحديات التي تواجه المنافسة في البيئة الرقمية، جلسة بشأن "أهمية التعاون الدولي بين وكالات المنافسة ومع السلطات التنظيمية الأخرى" (تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (ن) يوم المنافسة الوطني في باراغواي، جلسة بشأن "السلوك التعسفي في قانون المنافسة" (تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (س) وكالة المنافسة الجورجية، المؤتمر الدولي المعني بالمنافسة وحماية المستهلك في سياق أزمة كوفيد-19، مداخلة رئيسية بشأن "أثر المنافسة وحماية حقوق المستهلك على الرفاه والتنمية" (تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ع) وزارة الاقتصاد في غواتيمالا، منتدى المنافسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جلسة بشأن التكامل الإقليمي والمنافسة (تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ف) هيئة الرقابة على المنافسة في السلفادور، منتدى المنافسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جلسة بشأن "المنافسة في قطاع النقل البحري" (تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ص) الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين ومنظمة التجارة العالمية، حدث يوم المنافسة العالمي بشأن سياسة المنافسة واستدامة المناخ (كانون الأول/ديسمبر)؛
- (ق) مؤتمر الكويت حول "تعزيز المنافسة: التحديات والطموحات"، جلسات حول "أهمية حماية المنافسة والمواضيع والمسائل المتعلقة بالمنافسة والدعوة إليها" و"سياسة المنافسة والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة" (كانون الأول/ديسمبر)؛

- (ر) هيئة المنافسة في أنغولا، المؤتمر الثالث المعني بالمنافسة والتنظيم، جلسة بشأن "آفاق حماية المنافسة من أجل التنمية الاقتصادية" (كانون الأول/ديسمبر)؛
- (ش) لجنة التجارة المنصفة في جمهورية كوريا، حلقة العمل الدولية الافتراضية الثانية بشأن المنافسة، جلسة بشأن "قوانين وسياسات المنافسة: التطورات الأخيرة والحالات الرئيسية لتأثير الجائحة على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة (كانون الأول/ديسمبر)؛
- (ت) هيئة المنافسة في أنغولا، اجتماع شبكة المنافسة للبلدان الناطقة بالبرتغالية (كانون الأول/ديسمبر).
- 32- وفي عام 2022، تدخل الأونكتاد بشأن المواضيع الرئيسية والتحديات الراهنة المتعلقة بقوانين وسياسات حماية المستهلك في عدة أحداث نظمها وكالات حماية المستهلك في البلدان المتقدمة والنامية وشركاء آخرون، على النحو التالي:
- (أ) المنظمة الدولية للمستهلكين، منتدى التمويل الرقمي العادل، إطلاق المؤشر العالمي لحماية المستهلك وتمكينه (آذار/مارس)؛
- (ب) لجنة المستهلك في جنوب أفريقيا، اليوم العالمي لحقوق المستهلك، ندوة حول "الاستهلاك المستدام: هل الأمر آمن لك وللبيئة؟" (آذار/مارس)؛
- (ج) جامعة كومبلوتينسي بمدريد، المنتدى الاجتماعي لصناعة الأزياء حول الموضة والاستدامة وتغير المناخ (آذار/مارس)؛
- (د) المديرية العامة للمستهلكين في البرتغال، حلقة دراسية شبكية بشأن الوسائل البديلة لتسوية المنازعات لأعضاء الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون (آذار/مارس)؛
- (هـ) المعهد البرازيلي للدراسات المتعلقة بالمنافسة والاستهلاك والتجارة الدولية، حلقة دراسية عن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية في علاقات الاستهلاك (أيار/مايو)؛
- (و) رابطة القانون الدولي، اجتماع لجنة الحماية الدولية للمستهلكين بشأن "كوفيد-19 والحماية الدولية للمستهلكين: التحديات أو الفرص" (حزيران/يونيه)؛
- (ز) المنظمة الدولية للمستهلكين، حلقة عمل بشأن الاستهلاك المستدام واستخدام الطاقة (أيلول/سبتمبر)؛
- (ح) جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، حدث بمناسبة الذكرى السنوية الحادية عشرة لاستراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي (تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (ط) المديرية الوطنية الأرجنتينية للدفاع عن المستهلك والتحكيم الخاص بالمستهلك، المنتدى الأيبيري - الأمريكي لوكالات حماية المستهلك، حوار بشأن النوع الاجتماعي والاستهلاك (تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (ي) الدورة السادسة عشرة لمؤتمر البرازيل لقانون المستهلك، بشأن التحديات العالمية لحماية المستهلك (تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ك) رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة، حلقة عمل بشأن الملكية الفكرية وحماية المستهلك والممارسات التجارية غير العادلة (تشرين الثاني/نوفمبر)؛

- (ل) دائرة سويسرا للشؤون الأوروبية والإقليمية والاتحادية، اجتماع بشأن التجارة والمستهلكين في فرنسا وسويسرا (تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (م) منظمة شيلي للمستهلكين والمستخدمين، المؤتمر الإقليمي "الخدمات المنزلية الأساسية: التحديات التنظيمية وحماية المستهلك" (تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ن) معهد بيرو الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، جائزة "مواطنون في المقدمة" السنوية (تشرين الثاني/نوفمبر).

ثالثاً - استعراضات النظراء الطوعية في الفترة 2022-2023

33- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن استعراضات النظراء الطوعية التي أجراها الأونكتاد والتي يُبْرِت في الفترة 2023-2022⁽³⁴⁾. وحتى كانون الثاني/يناير 2023، أُنجِزت استعراضات سياسات وقوانين المنافسة في 32 ولاية قضائية⁽³⁵⁾ وقوانين وسياسات حماية المستهلك في 5 ولايات قضائية.

ألف - استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: بنغلاديش

34- أُجِري استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في بنغلاديش خلال الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وقام ممثلو حكومات جنوب أفريقيا والفلبين والهند بدور المستعرضين النظراء.

35- وفي تقرير استعراض النظراء، عولجت قضايا قانون المنافسة الموضوعية، بما في ذلك الاتفاقات المانعة للمنافسة، وإساءة استعمال المركز المهيمن، والسيطرة على عمليات الدمج والتملك، والإنفاذ الخاص، فضلاً عن المتاجرة غير المنصفة للمستهلكين⁽³⁶⁾. وتناول التقرير المسائل المؤسسية المتصلة باستقلالية لجنة المنافسة وأدوات التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش التقرير دور المنافسة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش. وشملت التوصيات مقترحات لتعديل قانون المنافسة الحالي، بما في ذلك فيما يتعلق بتخصيص الموارد الكافية والاستقلال التشغيلي، فضلاً عن تدريب الموظفين على أفضل الممارسات الدولية، مثلاً فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات وتحديد أولويات الأنشطة.

36- وسأل المستعرضون النظراء وفد بنغلاديش عن العوامل التي أُخِذت في الاعتبار عند تحديد الأسواق ذات الصلة؛ واعتبارات الحصة السوقية فيما يتعلق بتزييف العلامات التجارية؛ والاستقلالية والمساءلة؛ ومعايير الإخطار بالدمج. وتناول رئيس وفد بنغلاديش التحديات الخاصة بنظم الإنفاذ الجديدة، وحدود الولاية القضائية والعلاقات مع المنظمين القطاعيين، فضلاً عن دور سياسة المنافسة في مشهد التنمية الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة.

(34) انظر: الأونكتاد، 2020، مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.20.II.D.5، جنيف).

(35) بما في ذلك استعراضان شملا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واستعراض ثلاثي واحد شمل جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، واستعراض ثنائي واحد شمل بابوا غينيا الجديدة وفيجي.

(36) انظر <https://unctad.org/webflyer/voluntary-peer-review-competition-law-and-policy-bangladesh>

37- وقدم الأونكتاد لاحقاً مقترحاً بشأن مشروع للمساعدة التقنية بغية تنفيذ توصيات استعراض النظراء. وسيهدف المشروع إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تحسين إنفاذ قوانين المنافسة من خلال التدريب وجمع الأدلة وإدارة الوثائق.

باء - استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك: تايلند

38- أُجري استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك في تايلند خلال الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك. واطلع دور المستعرضين النظراء ممثلو حكومتي السويد والمكسيك وممثلون من أوساط أكاديمية يوجد مقرها في جنوب أفريقيا.

39- وأوجز في تقرير استعراض النظراء السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للاستعراض، فضلاً عن الأطر التشريعية والسياساتية والمؤسسية لحماية المستهلك في تايلند⁽³⁷⁾. وأشار التقرير إلى تركيز العملية الحالية لتسوية منازعات المستهلكين على الحلول البديلة وتسوية المنازعات عبر الإنترنت، وخلص إلى أن تايلند، التي تتمتع بخبرة تفوق 40 عاماً في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك، لديها هيكل تشريعي ومؤسسي شامل لحماية المستهلك يضم عدة سلطات مختلفة. وشملت التوصيات مقترحات بشأن توحيد تعريف المستهلك عبر مختلف الهيئات وتوسيع نطاقه لتلبية احتياجات المستهلكين الضعفاء والمحرومين؛ وتكييف القوانين والسياسات مع السمات الفريدة للتجارة الإلكترونية؛ وأهمية إنشاء مكاتب لمجلس حماية المستهلك في جميع المحافظات، للوصول إلى المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بنظام تسوية منازعات المستهلكين، تهدف التوصيات إلى تحسين التنسيق وتوحيد الإجراءات والتدريب والتدقيق والتوجيه لفائدة المستهلكين.

40- وطرح المراجعون النظراء أسئلة عن أداء مكتب مجلس حماية المستهلك ونزاهته، وأدوار الموظفين المعنيين بالقضايا، وتنسيق سياسات حماية المستهلك عبر الوكالات. ورداً على ذلك، أوضح الأمين الدائم لمكتب رئيس الوزراء، بتايلند، أن للمجلس دوراً معقداً ويظل محايداً أثناء الوساطة؛ وشرح الواجبات المزدوجة لموظفي القضايا الذين يعملون كوكلاء في عمليات الوساطة وكمحققين إذا فشلت الوساطة؛ وسلط الضوء على الخطة الشاملة للحماية الوطنية للمستهلك، التي توفر مبادئ توجيهية للوكالات وتعد اجتماعات منتظمة.

41- وقدم الأونكتاد لاحقاً مقترحاً بشأن مشروع للمساعدة التقنية لتنفيذ توصيات استعراض النظراء بشأن تحسين الأطر التشريعية والمؤسسية لحماية المستهلك.

جيم - الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية في إطار الأونكتاد

42- قام مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التمييزية بإنشاء الفريق العامل للأونكتاد المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، من أجل استعراض المبادئ التوجيهية المنهجية لاستعراضات النظراء الطوعية

(37) انظر - <https://unctad.org/publication/voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-thailand>

في إطار الأونكتاد. ورحب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته العشرين، بالمبادئ التوجيهية المنهجية المنقحة وقرر حل الفريق العامل.

دال - استعراضات النظراء الطوعية المقبلة

43- تطوعت باراغواي لإجراء استعراض نظراء لقوانين وسياسات المنافسة في عام 2023. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، اضطلع الأونكتاد، بمساعدة هيئة المنافسة، بمهمة لتقصي الحقائق بهدف جمع المعلومات عن الأطر القانونية والمؤسسية.

44- وتطوعت غابون لإجراء استعراض نظراء لقوانين وسياسات حماية المستهلك في عام 2023. وأطلقت حكومة غابون والأونكتاد استعراض النظراء الممول ذاتياً في حدث عام عُقد في ليبرفيل في كانون الأول/ديسمبر 2022 وضم مسؤولين حكوميين وممثلين للقطاع الصناعي ومجموعات المستهلكين والأوساط الأكاديمية، وكان الهدف منه زيادة الوعي باستعراض النظراء وتشجيع تحسين السياسات وآليات الإنفاذ الوطنية⁽³⁸⁾.

رابعاً - الأنشطة المستقبلية

45- تشكل المساعدة التقنية جانباً هاماً من جوانب عمل الأونكتاد في ميدان سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وقد أسهمت في تحقيق نتائج هامة حتى الآن. وأدى العدد المتزايد من الطلبات الرسمية الواردة من البلدان النامية في عام 2022 للحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى تسليط الضوء على خبرة وأهمية الخدمات التي يقدمها الأونكتاد. واستطاع الأونكتاد، بفضل مرونة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك والتعديلات السريعة التي أجراها في إطار ركيزة العمل هذه منذ عام 2020، أن يستجيب لطلبات الدول الأعضاء بشكل كامل وسريع وأن يلبي الاحتياجات ويواجه التحديات بأفضل طريقة ممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت الأحداث المختلطة بحضور أوسع وبمشاركة خبراء من جميع أنحاء العالم في حلقات النقاش.

46- وفي عام 2022، تلقى الأونكتاد 44 طلباً رسمياً للتعاون التقني، وهو ما يمثل حاجة تمويلية إرشادية تقو 9,7 مليون دولار⁽³⁹⁾. ومع ذلك، فإن معالجة جميع الطلبات تشكل تحدياً مستمراً نظراً لمحدودية الموارد. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية في مجال المنافسة وحماية المستهلك، ظلت نسبة 60 في المائة من الطلبات الرسمية في عام 2022 دون معالجة بسبب نقص الأموال. وثمة حاجة إلى موارد إضافية لتلبية الطلبات المعلقة، ولا سيما تلك الواردة من أقل البلدان نمواً.

47- ومنذ عام 2020، تهدف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد إلى استخدام سياسات المنافسة وحماية المستهلك للمساعدة في معالجة أثر الجائحة وتحديد دور السياسات في كلا المجالين في أوقات الأزمات، بما في ذلك مراعاة أزمة تكاليف المعيشة المستمرة. وينص مشروع خطة برنامج الأونكتاد ومعلومات الأداء لعام 2024 على ما يلي: "كما هو مطلوب في ميثاق بريدجتاون، سيواصل الأونكتاد دعم البلدان، من خلال التعاون التقني، في مواجهة التحديات التي تقاضت أو كُشِفَتْ نتيجة لجائحة كوفيد-19 وبناء قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية عن طريق بناء القدرات الإنتاجية،

(38) انظر <https://unctad.org/meeting/kick-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-gabon>

(39) انظر <https://unctad.org/projects/formal-requests-for-technical-cooperation>

وتطوير قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات بشأن تمويل التنمية والاستثمار والتجارة الدولية والعلوم والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية، ودعم التنمية المستدامة بما يتماشى مع استراتيجية ومجموعة أدوات محدثة للتعاون التقني. وسيواصل الأونكتاد دعم عمله مع المستفيدين وتعاونهم مع الهيئات الإقليمية والشركاء المعنيين في أفريقيا من خلال مكتبه الإقليمي لأفريقيا⁽⁴⁰⁾.

48- وما فتى الأونكتاد يستكشف أوجه التأثير بين التعاون التقني والركيزتين الآخرين لعمله، وهما البحث والتحليل وبناء توافق الآراء. ويتجلى هذا التأثير في استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، التي تجمع بين عناصر الركائز الثلاث جميعها في تقييم سمات الأطر القانونية والمؤسسية، وسجلات الإنفاذ، وتصورات أصحاب المصلحة المعنيين للقوانين والسياسات؛ والتي تحدد التغييرات الإجرائية والإدارية والتشريعية الرئيسية التي قد تكون ضرورية لزيادة فعالية إنفاذ القانون وللداء الأمثل للسلطات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك. وبالإضافة إلى ذلك، توفر استعراضات النظراء نظرة ثاقبة إلى القيود الخاصة بكل بلد، بما في ذلك التحديات السياسية والاقتصادية التي تحد من الإنفاذ الفعال للقوانين ذات الصلة. وعادة ما يعقب عرض تقرير استعراض النظراء ومناقشته نشر النتائج والتوصيات على الصعيد الوطني ومشاريع التعاون التقني التي يقودها الأونكتاد لدعم تنفيذ التوصيات.

49- والأسواق الفعالة ضرورية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والمنافسة وحماية المستهلك تَحْصَان يؤثران بشكل مباشر على فرص الأعمال التجارية ورفاه المستهلك؛ وتؤدي السياسات ذات الصلة دوراً مباشراً وأساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والحد من الفقر، مما يؤكد الحاجة إلى التكامل في التصميم والتنفيذ. ومن المهم مواصلة تعزيز أوجه التأثير بين هاذين المجالين من مجالات السياسة العامة، وتهيئة بيئة أعمال تنافسية تعود بالنفع على المستهلكين والشركات على حد سواء، وفي التعامل مع التحديات والفرص في الاقتصاد الرقمي. وسيواصل الأونكتاد استكشاف الكيفية التي يمكن بها لسياسات المنافسة وحماية المستهلك أن تسهم في الاستدامة.

50- وما فتى الأونكتاد يشارك بصورة متزايدة في أعمال مشتركة مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية، وهو على اتصال بالمنسقين المقيمين، من أجل مواصلة استكشاف سبل التعاون فيما بين الوكالات بالنظر إلى الخبرة المكتسبة في الميدان من أجل مساعدة البلدان النامية على نحو أفضل.

51- وأخيراً، سيواصل الأونكتاد عمله الجاري لمساعدة المنظمات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية على وضع قواعد ومبادئ المنافسة وحماية المستهلك وإنفاذها، بالتعاون مع السلطات الوطنية. ويدعم التعاون الإقليمي هيئات المنافسة الفتية والصغيرة ووكالات حماية المستهلك، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المتوقع أن يزداد هذا العمل، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا الوسطى.